

Distr.: General
27 June 2011
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية
الدورة التاسعة والخمسون
جنيف، ٥-٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
تقييم أنشطة الأونكتاد: إجراء تقييم متعمق لبرنامج الأونكتاد
المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الخارجي المستقل
لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد والمكرسة لأقل البلدان
نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً

تقرير مقدم من أمانة الأونكتاد

موجز تنفيذي

بحثت الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية، في دورتها
السادسة والخمسين، التقييم المتعمق لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد
والمكرسة لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية
وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً (الوثائق TD/B/WP/223
و TD/B/WP/223/Add.1 و TD/B/WP/224). وطلبت من أمانة الأونكتاد أن تقدم تقريراً
عن التقدم المحرز في مجال تنفيذ كافة التوصيات إلى الدورة القادمة للفرقة العاملة المعنية
بالتعاون التقني (TD/WP/225). وقد أعدت الأمانة هذه المذكرة استجابةً لهذا الطلب.

مقدمة

١- لقد اتخذت الأمانة، تطبيقاً لتوصيات المقيمين الخارجيين والفرقة العاملة، تدابير ترمي إلى تعزيز أهمية وفعالية أنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلية، مثلما تبين الفقرات التالية.

أولاً - تركيز أوضح على أنشطة التعاون التقني لصالح أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلية

٢- فيما يخص التوصية الأولى، فقد أشار المقيّمون المستقلون في تقريرهم إلى أن "التركيز على البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ليس واضحاً وضوحاً كافياً وينبغي تحديده تحديداً أفضل" (الفقرة ٦١). ومثلما أوضحت الأمانة في ردها الإداري على تقرير التقييم، فإن الأونكتاد يدعم فحوى هذه التوصية، وقد حدّد بالفعل أهدافاً واضحة فيما يتعلق بعمله مع هذه البلدان ضمن الإطار الاستراتيجي لفترة السنتين (مثلاً، الوثيقة A/65/6 (البرنامج ١٠)). وينبغي التذكير بأن ولايتي الأونكتاد التي تدعم البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية (برنامج عمل ألماني للبلدان النامية غير الساحلية واستراتيجية موريشيوس للدول الجزرية الصغيرة النامية) مستقلتان عن ولاية الأونكتاد لفائدة أقل البلدان نمواً، التي تتبع مسار عقد مؤتمر كل عشر سنوات. وينبغي ألا تكون حالات التداخلات الطبيعي بين أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية وفتي أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية مثيرة للبس بشأن تركيز العمل.

٣- ومن بين الأعمال التي تضطلع بها شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة بتقديم الخدمات الاستشارية لأقل البلدان نمواً التي تخرج من قائمة هذه البلدان، ومساعدتها في استراتيجيتها للانتقال بسلاسة. وعلى مدى العقد الأخير، كانت أقل البلدان نمواً المرشحة للخروج من قائمة هذه البلدان هي دول جزرية صغيرة نامية. ولذا بادرت الشعبة بتقديم خدماتها لمجموعة الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تدخل أيضاً في قائمة أقل البلدان نمواً. لكنها استمرت أيضاً في تقديم الخدمات الاستشارية وتحليل أوجه الضعف لكافة الدول الجزرية الصغيرة النامية أيّاً كان وضعها بين أقل البلدان نمواً. وستواصل شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة تسليط الضوء على التمييز اللازم بين العمل المتعلق بالبلدان النامية غير الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية من جهة والعمل المتعلق بأقل البلدان نمواً من جهة أخرى (واستخلاص الدروس المناسبة منه).

٤- وفيما يخص أقل البلدان نمواً، فإن أحد المجالات التي ينصب عليها التركيز بشكل أساسي هو مساهمة الأونكتاد في بناء القدرات من أجل تولى زمام أمور السياسة العامة وتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة على نحو منسق من خلال الإطار المتكامل المعزز. وتُبذل جهود لتعزيز الروابط بين أعمال التحليل والبحث في مجال السياسة العامة وأنشطة المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، تُرجمت أعمال البحث إلى موجزات سياسية وأدوات تدريبية تتاح من خلال حلقات العمل التي تدعم بناء القدرات/نشر الأبحاث والدراسات الأولية التشخيصية للتكامل التجاري. وفضلاً عن هذا، يشمل عمل شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة كذلك الاستجابة للطلبات المحددة للحصول على الدعم لتحديث دراسات التكامل التجاري المتعلقة بأقل البلدان نمواً، ولإعداد استراتيجيات التنمية التجارية، ولتحديد إمكانيات البلدان في مجال التصدير، ولتقديم خدمات الدعم الاستشاري بشأن قضايا تجارية مثل قواعد المنشأ والنفوذ إلى الأسواق. ومن خلال الدعم الذي تقدمه الشعبة للدراسات التشخيصية للتكامل التجاري وتفاعلها في المراحل المبكرة مع الوحدات الوطنية لتنفيذ الإطار المتكامل المعزز في أقل البلدان نمواً، تشارك الشعبة على نحو استباقي في التحديد المبكر للمساعدة التقنية اللازمة المتصلة بالتجارة.

٥- وكان الأونكتاد استباقياً أيضاً في تصميم أداة جديدة للمساعدة التقنية، وهي تحديداً استراتيجية تنمية التجارة، التي تستجيب بالتحديد للاحتياجات التي تواجهها أقل البلدان نمواً عند رسم الاستراتيجيات التجارية بسبب التزاماتها الثنائية والإقليمية ومتعددة الأطراف في المجال التجاري، وأهدافها الإنمائية المحددة على الصعيد الوطني.

٦- وتبين هذه الأنشطة، إلى جانب العمل الجاري المتصل بمجالات التركيز الخمسة المذكورة في الفقرة ٦٢، تنفيذ هذه التوصية. وتم حتى الآن، على سبيل المثال (أ) استكمال استعراضات سياسات الاستثمار في ١٢ بلداً من أقل البلدان نمواً؛ (ب) تقديم المساعدة من أجل الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية لبلدان أقل نمواً مثل بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسان تومي وبرينسيبي وكمبوديا واليمن؛ (ج) وفيما يخص رسم السياسات التجارية، أُعد إطار سياسي للتجارة لصالح رواندا بلاشتراك مع وزارتها المعنية بالتجارة والصناعة، وقاد هذا الإطار البلد إلى اعتماد سياسة تجارية جديدة. كما استمر تقديم المساعدة للبلدان النامية غير الساحلية بشأن تيسير التجارة، وتقديم الدعم بشأن إدارة الديون وفقاً لولايات الأونكتاد الخاصة بهذه المجالات الثلاثة، ضمن أطر النظام الآلي للبيانات الجمركية وبرامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي على سبيل المثال.

٧- وتدعو الفقرة ١٥٦ من برنامج عمل تركيا لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ إلى أن "يواصل الأونكتاد التصدي للتحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً، وذلك ببناء توافق آراء بين الحكومات وخصوصاً في مجلس التجارة والتنمية، والمساهمة في تنفيذ برنامج العمل أيضاً من خلال ما يقدمه لهذه البلدان من مساعدة تقنية.

وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي الحفاظ على قدرات الأونكتاد المؤسسية في مجالي البحوث والتحليل للمسائل المتعلقة بأقل البلدان نمواً. وسيواصل الأونكتاد في هذا الصدد دعم أقل البلدان نمواً في تعميم برنامج تنمية القدرة الإنتاجية، وتعزيز المساعدة التي يقدمها من أجل الخروج السلس من قائمة أقل البلدان نمواً.

ثانياً - تحسين كفاءة الأونكتاد في إنجاز أنشطة تعاونه التقني

٨- توافق الأمانة على التوصية الواردة في الفقرة ٦٣ (أ) بشأن أهمية تعزيز التعاون والتنسيق بين الشعب. وفي هذا الصدد، فقد اضطلعت الشعبة دائماً بدور تنسيقي مركزي فيما يتعلق بالاستراتيجيات الإنمائية الخاصة بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً، مثلما يبرز ذلك إطار الأونكتاد الاستراتيجي لعدة فترات من سنتين^(١). وإلى جانب هذا، فإن للأونكتاد لجنة لاستعراض المشاريع هي بمثابة آلية مشتركة بين الشعب لرصد جميع القضايا ذات الصلة بالتعاون التقني. وتسعى هذه اللجنة، من خلال اجتماعاتها المنتظمة، إلى تعزيز تقاسم المعلومات بشأن القضايا المتصلة بالتعاون التقني، بما في ذلك استعراض مقترحات المشاريع الجديدة بهدف تعزيز التعاون بين الشعب والاتساق مع ولايات الأونكتاد ومع استراتيجية التعاون التقني. وأعضاء لجنة استعراض المشاريع هم منسقون تعينهم كل شعبة، بما فيها شعبة أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة ودائرة التعاون التقني.

٩- وفيما يخص التوصية الواردة في الفقرة ٦٣ (ب)، فإن الأونكتاد، بوجه عام، يرمي إلى تكيف جميع مشاريعه مع احتياجات البلدان المستفيدة من خلال إجراء مشاورات مستفيضة منذ مرحلة وضع الإطار المفاهيمي للمشاريع. وفي حالة بعض المشاريع مثل مشروع نظام إدارة الديون والتحليل المالي ومشروع النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، ثمة حدود للتكيف الذي يمكن أن تخضع له البرمجيات التي استُحدثت على أساس عام. ورغم أخذ طلبات المستخدمين في الاعتبار لدى تحديث وتطوير نسخ جديدة من هذه البرمجيات، تُجرى أحياناً عملية موازنة بين تحقيق وفورات حجم في تطوير البرمجيات وأخذ فرادى المتطلبات في الاعتبار. والأونكتاد يعي هذه القيود، وقد سعى إلى الحد منها عن طريق إتاحة وحدات حاسوبية إضافية محددة والبدء في الانتقال نحو هندسة البرمجيات المفتوحة. كما يحدث مزيد من التكيف، حسب احتياجات المستفيدين، في مرحلة التنفيذ عندما تُدرج خدمات معينة، مثل إدارة قواعد البيانات، في مجموعات أنشطة المساعدة التقنية.

(١) على سبيل المثال (Prog. 10) A/65/6، الفقرة ١٠-٤.

١٠- وعلى الرغم من هذا، ومثلما ذكر في تقرير سابق، فقد أصدر برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي نسخة جديدة من برمجية DMFAS - وهي 6 DMFAS - التي لا تستجيب لأفضل الممارسات الحديثة في مجال إدارة الديون فحسب، بل تقوم أيضاً على هندسة البرمجيات المفتوحة. وتشمل هذه النسخة وصلة شبكية تتيح الوصول، على أساس مركزي، إلى جميع الوحدات الحاسوبية لبرمجية DMFAS، والمعلومات والتطبيقات والبيانات والوصلات التي يستخدمها عموماً مستعملو البرمجية. وبالإضافة إلى ذلك، توفر الهندسة الجديدة سمات مكيفة تُضاف وفقاً للاحتياجات المحددة للبلدان المعنية. كما أن التكنولوجيا المفتوحة المستخدمة لاستحداث النسخة 6 DMFAS تسمح أيضاً بربط هذه النسخة بغيرها من البرمجيات الحكومية وجميع الأدوات التحليلية العادية المستعملة في جميع البلدان المعنية. إن استخدام نسخة 6 DMFAS في جميع البلدان المستفيدة هدف رئيسي للبرنامج، رهناً بتوافر موارد من خارج الميزانية.

١١- وفيما يخص التمويل، ووفقاً للفقرة ٢١٤ من اتفاق أكرا وفي إطار توحيد المشاريع ضمن مجموعات مواضيعية متعددة السنوات ومتعددة المانحين، تواصل الأمانة تشجيع المانحين والمانحين المحتملين على تمويل الصناديق الاستثمارية المواضيعية متعددة المانحين ومتعددة السنوات من أجل تعزيز إمكانية التنويع في تخطيط برامج المساعدة التقنية ذات الصلة وتنفيذها. ومن بين هذه الصناديق الاستثمارية، على سبيل المثال، الصندوق الاستثماري الخاص بأقل البلدان نمواً، الذي يعمل كقناة مهمة لتقديم المساعدة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات لأقل البلدان نمواً في الوقت المناسب. وإذا كان الدعم متعدد السنوات لهذا الصندوق الاستثماري أكبر، فإنه سيمكن من تلبية احتياجات هذه البلدان بمزيد من السرعة والمرونة. وتعول الأمانة في هذا الصدد على دعم الحكومات المانحة.

ثالثاً - الإبلاغ عن الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد في أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلياً

١٢- فيما يخص التوصية الواردة في الفقرة ٦٤، توافق الأمانة على أن إتاحة المعلومات المفصلة المتعلقة بالأنشطة المنجزة في فرادى البلدان المنتمة إلى الفئات الأربع من البلدان سيساهم في إجراء تقييم كامل لأنشطة الأونكتاد في مجال التعاون التقني فيما يتعلق بفئات البلدان المحددة. ويمكن إتاحة هذه المعلومات من خلال إحاطات إعلامية منتظمة واتصالات مع الوفود تجريبها الشعب المسؤولة. ويندرج الموجز الأكمل لهذه الأنشطة في التقرير السنوي بشأن التعاون التقني المقدم إلى الفرقة العاملة في المرفق ١ للتقرير. ومع ذلك، فإن هذا التقرير يقدم قائمة الأنشطة المنجزة خلال سنة معينة في إطار كل مجموعة وليس حسب البلد لأن ممارسات المحاسبة التي تتبعها الأمانة حالياً لا تسمح بسهولة قياسها من حيث الكم. وهذا بالأخص لأن المشاريع الإقليمية والأقاليمية غالباً ما تكون تحليلية بطبيعتها ومصممة لدعم سياسة الأونكتاد في مجالي البحث والتحليل.

رابعاً - الاستنتاج

١٣- بالاستناد إلى توصيات هذا التقييم والنتيجة التي تمخض عنها مؤخراً برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠، ستستعرض الأمانة استراتيجيتها وأنشطتها لضمان ملاءمة وفعالية عملها الخاص بأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الصغيرة والهشة والضعيفة هيكلية. وقد حُددت واستُخدمت طرائق تعزيز فعالية برامج الأونكتاد في مجال التعاون التقني وسيواصل تحديدها واستخدامها، ومنها التعاون المعزّز بين الشعب من خلال فرق العمل ولجنة استعراض المشاريع.